جدلية العلاقة بين ديمقراطية التعليم العالي و المجتمع في الوطن العربي

The dialectic of the relationship between the democracy of highe education and society in the Arab world

حطاب عبد الملك: أستاذ محاضر"أ"

جـــامعة الجـــيلالي بونعـــامة

مشعالي إبراهيم : طالب دكتوراه

جامعة الجزائر 3

تاريخ إرسال المقال: 2018 /07/13 **تاريخ قبول المقال:** 09/07/2019

الملخص

يعتبر التعليم وإنتاج المعرفة إحدى أهم الوظائف الأساسية للجامعة مقارنة بأدوارها الاجتماعية الأخرى خاصة مع تزايد أهمية البعد الاقتصادي و التجاري للجامعات في ظل العولمة و تنامي علاقتها مع الشركات الكبرى بحثاً عن مصادر أخرى للتمويل، وبالرغم من هذا يجب أن تسير الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية جنبا إلى جنب مع السياسيات الكبرى للمؤسسات التعليمية لتحقيق الصالح العام، كما أن اتجاه الدول العربية نحو الانفتاح نحو الديمقراطية خاصة بعد عام 2011 سيكون له أثر ايجابي نحو زيادة الوعي بضرورة إيجاد أدوار أخرى للجامعة خارج مهمة التدريس و إنتاج المعرفة، و هذا يتوقف على مدى وجود تسيير ديمقراطي في الفضاء الجامعي قائم على الاستقلالية و الحرية الأكاديمية و أيضا وجود ديمقراطية حقيقية في المجتمع العربي و داخل المؤسسات السياسية، مما ينعكس بصورة ايجابية على مؤسسات التعليم العالي و يعطيها دور أكبر للتفاعل داخل المجتمع ويساهم في تحقيق التنمية البشرية و نشر القيم الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، ديمقراطية التعليم العالي، البحث العلمي المجتمع، الوطن العربي.

المؤلف المرسل: حطاب عبد الملك، ايميل: abdelmalekh@yahoo.fr

Abstract

One of the most important functions of the university is producing knowledge which come through education and other social roles ,With the increase of the economic dimension and trade in the universities under the shadow of globalization and the growing relationship with major companies for financing the goals of the economic and social should go side by side in the major policies and educational institutions to achieve the public interest, the pursuit of Arab States toward openness toward democracy, especially after the 2011 will have a positive impact toward increased awareness of the need to find other roles of the university outside the task of teaching staff and the production of knowledge.

Key words: Higher education, higher education democracy, scientific research, society, the Arab world.

1- المقدمة

يساهم قطاع التعليم العالي منذ نشأته في التنمية الاقتصادية و رفاهية المجتمعات و تنمية المعرفة الإنسانية حيث يعتبر التعليم إحدى أهم العناصر الرئيسية التي تقوم عليها التنمية البشرية والاقتصادية وبناء مجتمع متطور قائم على المعرفة،كما تعتمد الحكومات على التعليم في مواجهة الأزمات الاجتماعية و السياسية و الخروج من التبعية الخارجية و بناء مواطن صالح قادر على خلق التنمية فكلما زادت نسبة التعليم في المجتمع زادت نسبة الوعي و الإبداع،كما أن ظهور العولمة ساهم في انفتاح العديد من المؤسسات التعليمية على البيئة الدولية و الداخلية نظرا لكونه يحمل طابع محلي يرتبط بالمجتمع وطابع عالمي يرتبط بالمتغيرات و التفاعلات الدولية،كما أن تركيز الجامعات على مهمة التدريس والتكوين و إنتاج المعرفة على حساب الأدوار الاجتماعية الأخرى في عالم يشهد تحولات على كافة الأصعدة جعل الكثير من الباحثين يثيرون نقاشا واسعا حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة في المجتمع نظرا للتغيرات التي طرأت على البحث العلمي و التحديات التي تفرضها العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع،بالنظر لما يربطهما من تفاعلات وثيقة حيث سيطرت النظرة النفعية البراغماتية على العديد من السياسات الجامعية الحالية خاصة في الدول الغربية،أو الاقتصار على عملية التدريس و بناء المعرفة على غرار ما يحدث في المؤسسات التعليمية العربية أيضا حيث أصبح الدور الاجتماعي للجامعات مؤخرا موضوع نقاش على نطاق أوسع،خاصة بعد التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد 2011 و البحث عن دور أكبر للجامعة في المجتمع

بالنظر للانفتاح النسبي نحو الديمقراطية و تزايد الوعي بضرورة حوكمة الجامعة العربية وتكريس استقلاليتها و جعلها فضاء حر للحوار و النقاش يهدف إلى لبناء مجتمع أكثر انفتاحاً

و وعيا ، و محاولة إيجاد تفاعل وثيق بين الجامعة و مكونات المجتمع المدني و الفواعل الاجتماعية الأخرى و تكريس الثقافة الديمقراطية في المجتمع .

1-1- إشكالية الدراسة

إلى أي مدى يمكن أن تساهم ديمقراطية التعليم العالي وانفتاح الجامعة في تنمية المجتمعات العربية في ظل التحديات الداخلية و التحولات الدولية الراهنة ؟

2-1- الأسئلة الفرعية

- ما هي أهم التحولات التي شهدها قطاع التعليم العالي في ظل العولمة ؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين ديمقراطية التعليم العالي و المجتمع ؟
- كيف ساهمت محاولة الانفتاح في مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع العربي ؟

3-1- فرضية الدراسة

كلما كان هناك انفتاح سياسي داخل المؤسسات السياسية و وعي أكثر بأهمية ترسيخ مبادئ و أسس الديمقراطية و التحرر كلما أثر ذلك بصورة ايجابية على سير مؤسسات التعليم العالي و إعطائها دور أكثر فعالية في المجتمع العربي.

4-1- منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بغرض وصف و تحليل أهم التغيرات التي شهدتها مؤسسات التعليم العالي في ظل العولمة و محاولة تحليل دور ديمقراطية التعليم العالي في المجتمع مع إبراز مختلف تفاعلاتها في المجتمع العربي .

5-1- أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحديد أهم التحولات التي شهدها قطاع التعليم العالي مع إبراز تأثير العولمة على أهدافه الكبرى .
- تقديم تعريف حول مفهوم ديمقراطية التعليم و أهم آلياته من خلال حوكمة مؤسسات التعليم العالي وكذلك إبراز علاقتها مع السلطة السياسية و المحيط الإقليمي و الدولي
- إبراز أهمية دور مؤسسات التعليم العالي في نشر الديمقراطية و التنمية الاجتماعية و أهم المعوقات ضمن هذا التفاعل داخل المجتمع العربي.

6-1- خطة الدراسة

1- مؤسسات التعليم العالي في ظل العولمة.

2- ديمقراطية التعليم العالي المفهوم و الأسس .

3- جدلية العلاقة بين المجتمع و مؤسسات التعليم العالي .
4- ديمقراطية التعليم العالي في المجتمع العربي .
5-التحديات و الآفاق المستقبلية.

2 -مؤسسات التعليم العالي في ظل العولمة

2-1- تدويل مؤسسات التعليم العالي

تعتبر الجامعة فضاءاً حراً للبحث العلمي و الإنتاج الفكري يشارك من خلاله الباحثون و الطلبة والأساتذة معارفهم للوصول إلى الحقائق العلمية و إيجاد حلول للإشكالات المطروحة في المجتمع في مختلف المجالات و بهذا تعتبر مكان للتغيير الإيجابي و لبناء مجتمع متحضر[1] ، كما أصبحت الجامعة بشكلها الحديث إحدى تجليات العولمة في حد ذاتها ، حيث برزت هذه السمة مع بداية التسعينات من خلال جعل الجامعة كمصدر للخدمات التجارية و حجر الأساس في تنمية التجارة الحرة في التعليم على المستوى العالمي.[2]

و بقدر سعيها إلى تعزيز علاقاتها بالمحيط المحلي بقدر ما أصبح هناك انفتاح لها في المحيط الإقليمي و الدولي، إذ برزت العديد من الرابطات التي تجمع الجامعات على غرار رابطة الجامعات الإفريقية ورابطة جامعات آسيا و المحيط الهادي و رابطة جامعات الكومنولث.إلخ ،بالإضافة إلى نجاح برنامج اليونسكو لتوأمة الجامعات في جمع العديد من المؤسسات من بلدان مختلفة و تنظيم برامج لتبادل الطلاب والمدرسين، و هذا الانخراط في السياق الدولي يرجع إلى توسع المعارف و الحاجة إلى تجميع أفضل المختصين حول دراسة واحدة[3] ،كما أن هناك سعي نحو إنشاء الجامعات الدولية من خلال التعاون مع الهيئات فوق الدولة حيث تأخذ مزاياها من خلال مشاركتها في الأشكال التنظيمية، و هذا ما يعطيها صفة الاستقلالية العالمية مما يسمح بالمساهمة في خلق تنافس بين نظم القواعد الوطنية والجامعات الدولية لاختيار الوسائل الأمثل في مجال التدريس و البحث العلمي .[4]

على الرغم من التطور الكبير على مستوى الهياكل و المنشئات الخاصة بالتعليم في دول العالم طرحت مشاكل كبيرة على مستوى العديد من الدول فيما يخص عولمة قطاع التعليم العالي وفق النموذج الغربي، إذ هناك من يرى أن منظومة التعليم في هذه البلدان يتم صياغتها بشكل شبه كلي وفقا لما هو موجود في البلدان المتقدمة دون مراعاة الخصوصيات المحلية و هذا ما خلق مشاكل على غرار وجود متخرجين يحملون تخصصات لا تتلاءم مع سوق العمل[5] ،بالإضافة إلى نوعية الشهادة في حد ذاتها حيث لا تقدم معلومات واضحة عن مؤهلات

الطلبة المتخرجين (يحدث هذا مثلا مع تخصص العلوم السياسية في الجزائر رغم أنه يحتوي على فروع تتلاءم مع طابع بعض الوظائف الإدارية والاقتصادية) خصوصا تلك التي تبحث عنها الشركات و المؤسسات، مما يصعب عملية تقييم القدرات الحقيقية لخريجي الجامعات[6]، وهذا ما يؤكد على أن تقييم قطاع التعليم العالي يقوم فقط على الإحصاءات المتعلقة بتطور نظم التعليم و عدد خريجي الجامعات دون الاهتمام بمستوى التحصيل العلمي و نجاعة بعض التخصصات في كثير من الأحيان و خاصة مدى اندماج الخريجين في سوق العمل.

2-2- التغير في نمط البحث العلمي

يعتبر تدفق المعلومات و البيانات بشكل سهل و دون تكاليف سمة أساسية لاقتصاد المعرفة حيث استوعبت العولمة الجامعات لتصبح نظاما لتوزيع المعرفة عبر زيادة الشراكات للوصول إلى معرفة متخصصة و دقيقة مما ساعد الجامعة في تسويق بعض أبحاثها الأمر الذي أدى إلى تغيير العلاقة بين الجامعة و العالم الخارجي، و في ظل حاجة الجامعة للتمويل تتنافس الشركات و الهيئات الكبرى على دعمها بغرض احتكار المنتجات الجديدة في الاقتصاد، غير أن الضغوط التي تتعرض إليها الشركات والمؤسسات الصناعية و التجارية و إلزامية تطوير الاقتصاد أدى إلى خفض التمويل بالنسبة للتدريس بينما يتم التركيز على البحوث التطبيقية التي تساهم في زيادة الدخل الخارجي للجامعة، كما تساهم هذه الشراكة في زيادة شهرة الجامعة خاصة إذا كانت الشركة التي تتعامل معها (كمصدر للتمويل) ذو مكانة وطنية أو دولية مرموقة.[7]

كما يتجه التدريس نحو البعد العالمي خاصة مع وجود تركيب بشري متنوع في الجامعة الواحدة يصاحبه سهولة في الاتصال بين الطلبة و هيئة التدريس، بغرض إعداد مناهج دراسية لتخريج طلبة يحملون مؤهلات عالمية (توجد حساسية كبيرة من البعد الثقافي لمناهج التدريس خاصة مع التخوف من وجود نمط غربي لتفسير العالم) ووجود قدرة في التنقل الدولي للطلبة و أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات بسهولة بالإضافة إلى استمرار الجامعات الخاصة في النمو و التعليم عن بعد عبر الانترنت في التطور على الرغم أنه لن يلغي التعليم بالمرتبط بالمكان.[8]

بينما لم يتأثر التدريس و التعليم بضغط التمويل الخارجي بحكم أن معظم الجامعات المعاصرة تابعة للدولة(من الشائع أن نجد في أغلب الدول أن قطاع التعليم

العالي يتمتع بمستوى منخفض من المؤسسات الخاصة مقارنة بقطاع التعليم في مؤسسات ضمن مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط و الثاني) وتراجع الاهتمام بتكوين ثقافة الصفوة مقابل تكوين رأس المال البشري من أجل المنافسة الاقتصادية القائمة بدرجة أولى على اقتصاد المعرفة .[9]

3- ديمقراطية التعليم المفهوم و الأسس

3-1- في مفهوم ديمقراطية التعليم

يقصد بمفهوم ديمقراطية التعليم أن حق التعلم تضمنه الدولة لكل مواطن بلغ سن التعلم بصرف النظر عن انتمائه الاجتماعي أو جنسه أو لونه أو معتقده، ويعد هذا الأمر مكسبا من مكاسب الدولة الحديثة حيث كان التعليم قديما و في العصور الوسطى حكرا على بعض أبناء الطبقات الحاكمة أو المسيطرة على السلطة [10]، حيث تؤكد المواثيق الدولية على ضرورة وجود عدالة اجتماعية في التعليم بحيث يكون منفتحا على الجميع دون استثناء على أساس الجدارة و المؤهلات، و دون تمييز أو تفرقة، حيث جاء في المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكل شخص الحق في التعلم.. و أن يكون القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة"، كما أكد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية في المادة 13 فقرة 2 على ضرورة جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة لاسيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم.[11]

كما تعتبر الحرية الأكاديمية إحدى الأسس الرئيسية لديمقراطية التعليم حيث تعبر عن مجموعة مفاهيم و إجراءات تبلورت في ظل القيم الليبرالية الغربية كما ساهمت بشكل كبير في تقدم البحث العلمي في الجامعات الغربية العريقة حيث أن تطور مبدأ الديمقراطية العلمية ارتبط بوجود نظام سياسي ديمقراطي[12]، خاصة و أن المعرفة تتجه إلى التحرر من القيود إذ أصبحت متاحة للجميع و لم تعد مقتصرة على طبقة الصفوة في المجتمع حيث تعتبر الجامعة صرحا للديمقراطية ذات البعد العالمي أين يتم تناول المواضيع الممنوعة في النقاش العام و التواصل بين الأشخاص و الجمهور العام و النخبة السياسية والاجتماعية[13]، حيث أن دور التعليم الجديد يكمن في الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية كما يهدف إلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما أنه لا يجوز المساس بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات

تعليمية ،و يخضع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تفرضه الدولة من معايير دنيا في التسيير (القوانين و الإجراءات التنظيمية).[14]

تعد المساواة في الفرص بين الرجل و المرأة في قطاع التعليم إحدى أهم أسس ديمقراطية التعليم، إذ أن عمل المرأة في مهن كانت حكرا على الرجال فقط هو أحد التحولات الاجتماعية الحديثة بحكم تطور نمط و آليات الاقتصاد العالمي مما زاد من مطالب إعطاء المرأة فرصة أكبر في قطاع التعليم بشكل متساوي مع الرجل، حيث أن نسبة الإناث داخل مؤسسات التعليم الثانوي و العالي أصبحت أحد المعايير التي تعبر عن مدى عقلانية أو ديمقراطية نظام تعليمي معين[15]،كما يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في ديمقراطية التعليم، حيث يقدم سلعاً في شكل خدمات يمكن شراؤها من قبل الطلبة و هذا ما يمنحهم فرصاً أكبر و يعطيهم شعوراً أن لديهم القدرة لاختيار خدمات أفضل مقارنة بالتعليم العام الذي تكون فيه الخدمات عامة و موجهة في نمط واحد بهدف تحقيق الاندماج الاجتماعي و خلق رأس المال البشري، بينما يسعى القطاع الخاص إلى الربح و تلبية المصالح الفردية للطلبة.[16]

كما أن هناك علاقة مباشرة بين التعليم والقيم الديمقراطية من خلال مساهمة التعليم في نشر ثقافة الحكم الديمقراطي على اعتبار أن الديمقراطيات الناجحة هي أشكال ديناميكية متطورة من أشكال الحكم التي تستلزم استقلالية فكرية لدى المواطنين، و هذا ما يمكن أن يساعد على إيجاد فرص تحقيق تغير اجتماعي وسياسي من قبل المواطنين، كما يتعين على الحكومات ألا تنظر إلى النظام التعليمي على أنه وسيلة للسيطرة على المعلومات ولتلقين مبادئ إيديولوجية معينة (يحدث هذا في الأنظمة الشمولية) [17]،ونجد أن العديد من السياسات التعليمية في البلدان الديمقراطية المتقدمة قائمة على تلقين المهارات والقيم الديمقراطية التي لها تأثير مباشر في نوايا الطلاب واستعداداتهم للمشاركة المدنية والسياسية و أفضل الأمثلة على النظم التعليمية الفعالة في التربية على الديمقراطية هي فنلندا و الدنمارك وكوريا الجنوبية.[18]

و بالرغم من أن العديد من الدول تولي أهمية كبيرة للتعليم العالي،لكن فرص الوصول إلى هذا هذا المستوى من التعليم لا تزال غير متكافئة في بعض الأحيان إلى حد قد يسهم في إدامة عدم المساواة في فرص العمل،و في هذا الصدد تبين الإحصائيات أن معظم العاملين الحاصلين على التعليم العالي هم من أسر من فئة الدخل المرتفع كما أن البلدان التي يرتفع فيها عدد الملتحقين بالتعليم العالي هي البلدان المتقدمة بالدرجة الأولى.[19]

3-2- الآليات و الأسس الديمقراطية في مؤسسات التعليم العالي

إن الحديث عن الأسس الديمقراطية في نظام التعليم العالي يرتبط بشكل مباشر بمجموعة من المفاهيم على غرار "الحوكمة" و "الحرية الأكاديمية" و "المساواة" حيث يكون هناك انفتاح على استقلال مؤسسات التعليم العالي العامة و الخاصة عبر تعزيز روح المسؤولية و المساءلة و فتح المجال لكافة الفاعلين في عملية صنع القرار على غرار الطلبة و المدرسين و الإداريين،[20] و عموما تشمل الحرية الأكاديمية مجموعة من المبادئ تقوم عليها مؤسسات التعليم العالي أهمها :[21]

- حرية الفكر و التعبير سواء تعلق بالنقاش الشفهي أو الكتابة و النشر والممارسات داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، بالإضافة إلى حرية الأستاذ الباحث في طريقة التدريس و التعبير عن آرائه أو من خلال بحثه للوصول إلى الحقيقة العلمية، مع أهمية احترام الرأي الآخر.
- احترام الحرم الجامعي و ذلك بإعطاء الجامعة الصلاحيات الكاملة في تسيير النظام العام عبر التحكم في الأمن و إدارة الجامعة دون تدخل السلطات التنفيذية .
- إعطاء دور للهيئات التدريسية في إدارة الجامعة و اتخاذ القرارات الإستراتيجية و توجيه السياسة العامة للجامعة، و هو ما يصطلح على تسميته بدمقرطة الجامعة.
- لدى الجامعة مسؤوليات تخص توفير مناخ الحرية الأكاديمية من خلال دعم البحث العلمي واحترام حقوق الأساتذة و الباحثين و تشجيع تشكيل الفرق البحثية، كما تقع مسؤولية أخرى على الباحثين و الأساتذة من خلال ضرورة إيمانهم بالقيم الليبرالية على غرار احترام الاختلاف وتقديس العقل و المعرفة العلمية[22]، وضرورة تمتعهم بحرية ذاتية متحررة من الأفكار المسبقة بعيداً عن التحيز أو التعصب حتى و إن كانت الحقائق التي يريد البحث فيها مخالفة لمعتقداته التي يؤمن بها، والتشجيع على بناء ديمقراطية و حرية المبادرة داخل الجامعة في جو تسوده الشفافية بالإضافة إلى تجنب القرارات السلطوية المنفردة .[23]

قد تتصرف بعض مؤسسات التعليم العالي على نحو يؤدي إلى الخلط بين الحرية الأكاديمية وعدم الخضوع للمساءلة و هذا ما يفتح نقاشا واسعا حول مشكلة الاستقلال الذاتي و الخضوع للمساءلة، سواء تعلق الأمر بداخل المؤسسة نفسها أو بين الدولة والمؤسسة و تزداد صعوبة هذا القضية عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الخاصة (على غرار

فلسطين و لبنان التي يمثل فيها القطاع الخاص النسبة الأكبر من مؤسسات التعليم العالي) بحكم أن المؤسسات التابعة للدولة أكثر مرونة في علاقتها مع الدولة .[24]

نظرا لكون الدولة الممول الرئيسي للمؤسسات التعليمية و المنظم للتشريعات والقوانين التي تسير وفقها ،يقع علي عاتقها مسؤولية توفير الحرية الأكاديمية و ذلك عبر فسح المجال أمام الحريات المدنية و حرية الابتكار و البحث دون رقابة مسبقة وإيمانها بأهمية البحث العلم في تطوير المجتمع بالإضافة إلى توفير الدعم المالي .[25]

4- جدلية العلاقة بين المجتمع و مؤسسات التعليم العالي

4-1- العلاقة التواصلية بين التعليم العالي و المجتمع

ربطت العديد من الكتابات التاريخية العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي و المجتمع من خلال علاقاتها مع الصناعة والاقتصاد (النخبة من رجال الأعمال المرتبطة بها) حيث كان ينظر لفترة طويلة من الزمن أن خدمة المجتمع هي جزء من أدوار التعليم العالي رغم أن هذه الوظيفة تراجعت نسبيا بالرغم من أنها ساهمت في نشر القيم الديمقراطية و المساهمة في رفاهية الإنسان في الدول الغربية ،كما اعتبر التعليم دائما وسيلة للتحرر أخلاقيا و اجتماعيا لبناء إنسان جديد حيث ساهم الباحثون في العديد من المجتمعات خلال الفترات الانتقالية أو ما بعد الصراع على غرار دول شرق و وسط أوروبا في فترة ما بعد الشيوعية أو جنوب إفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في تحقيق التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.[26]

يعتبر قطاع التعليم العالي مصدراً لتوفير رأس المال البشري الذي يعد عنصراً هاما في التنمية المستدامة وتطوير سوق العمل كما أنه فاعل رئيسي في نشر و إنتاج المعرفة من خلال أنشطة التدريب و البحث العلمي، في نفس الوقت يحمل بعداً اجتماعياً من خلال تنمية روح المواطنة و المشاركة في أنشطة المجتمع المدني بالإضافة إلى أن مؤسساته تشكل فضاءاً حراً للنقاش و الحوار بين أطراف متعددة من أساتذة و طلبة و باحثين من اديولوجيات و خلفيات متنوعة حول قضايا المجتمع، "[27] كما أن توفير تعليم وتكوين جيد للطلبة عبر مؤسسات تعليمية فاعلة سيكون له أثر إيجابي في زيادة فعاليتهم الاجتماعية من خلال زرع قيم التعايش المشترك و الثقة و التسامح بين أفراد المجتمع و تكريس المشاركة الفاعلة وممارسة الديمقراطية الصحيحة التي تكون التماسك الاجتماعي .[28]

لقد تبين أن البيئة التعليمية المفتوحة التي تدعم المناقشات السياسية والقضايا الاجتماعية ذات الجدل الواسع والسماح للطلاب بالاستماع لمختلف الآراء والتعبير عن

آرائهم تؤدي إلى مخرجات سياسية و اجتماعية أفضل، ويكتسب الطلاب المعرفة حول العملية السياسية ويشاركون في التفكير المنطقي الواعي حول القضايا السياسية ويمارسون كيفية إجراء الحوار والجدال من خلال التفاعل مع النظراء والمعلمين والقادة السياسيين، كما أن الطرق التفاعلية والتشاركية مثل أداء الأدوار وصناعة القرار في المجموعة لها تأثير على التوجيه السياسي للأفراد و تلعب هذه المنهجية دور فعال يفوق التأثير الذي يصنعه التعليم التقليدي القائم على التلقين والاستظهار.[29]

كما أن الانفتاح على الحوار النقدي والقدرة على تعزيز مساحات النقاش والتفاعل من خلال إعطاء دور أوسع للجامعات يتوقف على تطوير فضاءات التواصل مع الأفراد والجماعات مما يؤدي إلى توليد الوعي السياسي ليس فقط في الأوساط الأكاديمية بل بين مختلف الفواعل الاجتماعية، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي كوسيلة من وسائل الجامعات التي يمكن أن يكون لها الأثر الإيجابي على المجتمعات المحرومة من خلال العمل التطوعي والمشاريع المجتمعية الأخرى، [30] أما من ناحية البحث العلمي فإننا نجد أنه رغم أن المهمة الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي هي البحث العلمي غير أن البحوث المقدمة غير كافية بالنظر للحجم الهائل لعدد الباحثين و المدرسين خاصة ما تعلق منها بالجانب الوطني أو المحلي، حيث يأخذ الكثير منها الصفة النظرية أو التجارية في بعض الأحيان بعيدا عن المجالات التي تكون فيها الحاجة إلى إيجاد أو ابتكار حلول للمشاكل المطروحة في المجتمع.[31]

4-2- الأهداف الاجتماعية في سياسات التعليم العالي

بالإضافة إلى مهمة التدريس و إنتاج المعرفة، تسعى مؤسسات التعليم العالي أيضا إلى تحقيق هدف أساسي هو التنشئة الاجتماعية من خلال تدريس الناس كيفية التفاعل بنجاح مع الآخرين[32] ويشمل هذا التفاعل التفاهم و تقدير وجهة نظر الآخرين و احترامها، وكذلك القدرة على التواصل، و هذا ما يساهم في السيطرة على الميول المعادية للمجتمع و يجعلهم أكثر إنتاجية فيما يخص الأنشطة الجماعية[33] بالإضافة إلى تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع فيمجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف فئات المجتمع.[34]

كما يسعى التعليم العالي إلى الاستجابة لحاجات المجتمع من أجل الإسهام في بناء التنمية البشرية المستدامة و نشر ثقافة السلام و زيادة الوعي و يحتاج ذلك إلى إدارة رفيعة المستوى

توجه سياسة التعاون في مجال التعليم العالي على هذه الأهداف[35] بالإضافة إلى وجود سياسة تعتمد على التعليم الديمقراطي (الدستور السويدي ينص على أن الهدف من التعليم هو إنتاج مواطنين صالحين، بطريقة ديمقراطية و عبر التضامن الإنساني) من خلال تكوين و تطوير المواطنين القادرين على خلق مجتمع ديمقراطي قائم على العدالة الاجتماعية و المساواة بين كافة الأفراد و ليس فقط لقلة محظوظة لأن المساواة والعدالة هي أساس التعليم الديمقراطي، بالإضافة إلى ذلك فإن العملية التعليمية نفسها يجب أن تتضمن غرس الشباب بالمهارات والتفكير النقدي التي يحتاجونها لبناء مجتمع أكثر إنصافا و عدلا.[36]

و بحكم أن المعرفة هي عبارة عن تراكم مجموعة من الأفكار ذات الطابع الاجتماعي التي لا يمكن تلقينها أو الاستفادة منها إلا عبر مؤسسات تعليمية قائمة على الحرية و التعددية و تملك استقلالا ذاتيا وحرية أكاديمية في البحث و التدريب و التدريس في نفس الوقت، تعتبر نجاعة هذه المؤسسات مرتبطة بمدى وعيها بمسؤولياتها (المسؤولية القائمة على روح التضامن حول مشروع واضح للمؤسسة) وجهودها التي يجب أن توجه نحو البحث عن حلول لطلبات المجتمع و احتياجاته و نواقصه كما تفترض الممارسة الكاملة أن تكون مسؤولة أمام المجتمع .[37]

و جدير بالذكر أن الجامعة الممولة من قبل الدولة تأثرت بشكل كبير بفعل العولمة، حيث كانت إحدى أهم وظائفها في السابق تكوين ثقافة وطنية و تخريج مواطنين صالحين، لكن الجامعة المعاصرة فقدت أهدافها الاجتماعية و أصبحت تسعى لخدمة مصالحها كأي مؤسسة أخرى حيث أصبح الطلبة مستهلكين للتعليم دون أي بعد وطني (خاصة مع تزايد النزعة الفردية) إذ أن تزايد العولمة الليبرالية جعل الدولة غير ملائمة للتمويل الجامعي مما أفقدها دورها الاجتماعي الكبير .[38]

5 - ديمقراطية التعليم العالي في المجتمع العربي

5-1- العلاقة بين الجامعة و المجتمع العربي

هناك علاقة مباشرة دائما بين الجامعات الوطنية و المجتمع في العالم العربي منذ بدايات نشأتها مع مطلع القرن العشرين حيث عبرت عن نبض الشارع من خلال مساهمة الطلبة و النخبة الجامعية في نيل استقلالها ، في هذا الإطار حاولت عدد من الدول العربية إلى إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن تمكنه من العيش في مجتمع يعتمد على القراءة والكتابة ووسائل الاتصال الجماهيري على مختلف

أنواعها ، [39] و رغم التطور الملحوظ في نسبة التعليم و تطور بنية المجتمع العربي نحو الحداثة إلا أن نظرة المجتمع العربي إلى المعرفة مازالت تصنف من الأمور الثانوية مقارنة بمجالات أخرى في الحياة، و قد تعززت هذه النظرة من خلال رؤية الناس إلى ضعف تأثير المثقفين في الحياة الاجتماعية ،و هذا ما يجعله أقل اهتماما بالتحصيل العلمي .[40]

كما أننا نجد أن أغلب الدول التي تقدمت نحو الحداثة و بناء مجتمع المعرفة هي التي نجحت في إعادة هيكلة البنى الثقافية في المجتمع و خلقت مواءمة ثقافية تم من خلالها نشر ثقافة العلم و التفكير الناقد والتغيير و الانفتاح على العالم و الحرية الفردية و الأكاديمية ، [41] حيث أن الرهان الكبير هو تطوير النظام التعليمي الوطني وتجديد مقومات الثقافة الوطنية معا لمواجهة أنماط التعليم و الثقافة الغربية ومحاولة دمج الموروث القديم بالتطورات الحديثة و ذلك في مختلف مجالات التعليم و الثقافة .[42]

ما يميز المقررات الدراسية في أغلب البلدان العربية أنها تقريبا مستنسخة من نماذج من بلدان غربية وتكاد تخلو من التراث العربي في مختلف المجالات العلمية و المعرفية ،و هذا ما يجعل الطلبة ينجذبون تلقائيا نحو المركزية الغربية و يرفضون كل ما هو محلي،فإذا أردنا الاستفادة من العلم الغربي يجب أن نربطه بالمعرفة التقليدية ، [43] كما يمكن الاستفادة في هذا المجال من الحضارة العربية الإسلامية التي تتميز بنزعة إنسانية ذات أهداف عالمية تؤمن بالعلم كعامل أساسي لتطور المجتمعات، مما كان له الأثر في تطور الفكر العلمي لدى الغرب من حيث المنهج و الأسلوب و في المعارف النظرية في مختلف العلوم[44] ، على سبيل المثال نجد أن النظام التعليمي الياباني انطلق من تقاليده المتأصلة عبر التاريخ من خلال نقدها وتطويرها و لم يقم باستنساخ آلي للنماذج الغربية إلا في التقنيات و الوسائل التي تم تجريدها من خلفياتها الحضارية و القيمية و هذا ما ساهم في تطور المجتمع الياباني و خلق تماسكا في هويته المشتركة .[45]

إن الاختلال بين سوق العمل و الجامعة ولد نوعا من الإحباط و الإحساس بعدم جدوى التعليم العالي بصفة خاصة ، لهذا يسعى الكثير من الشباب للحصول على الشهادات فقط و هذا ما أفقدهم الجدية في الدراسة و جعلهم قد يلجئون إلى طرق غير أخلاقية كالغش في بعض الأحيان[46] ، لذا يجب أن يكون هناك تناسق بين المحتوى التعليمي و طبيعة التكوين الأكاديمي مع أولويات الدولة في التنمية الاقتصادية في المجتمع ، فمثلا تركز السودان على تكوين خريجي الجامعات و المعاهد في المجال الزراعي والفلاحي بالنظر لكونها دولة زراعية بامتياز و تحتاج إلى اليد العاملة و الإطارات المؤهلة في هذا المجال[47] ، طبعا هذا لا يعني إهمال التخصصات العلمية

الأخرى بحكم أن العملية الاقتصادية تطورت و تحتاج إلى كافة التخصصات في جميع مراحل الإنتاج خاصة إذا كانت الدولة تعتمد على التصدير الخارجي الذي يتطلب منافسة كبيرة مع الدول الأخرى في السوق الدولية، كما أن السياسات التعليمية لا تركز على المهارات التقنية والفنية المطلوبة، لذا يجب إعادة هيكلة النظام التعليمي من خلال تجاوز النقص في الكفاءة والمهارة لدى اليد العاملة للتكيف مع سوق العمل و تحفيز القدرات المعرفية الملائمة للفرص المتاحة في الاقتصاد على الصعيد الإقليمي و العالمي.[48]

5-2- ديمقراطية التعليم العالي الأهداف و المعوقات

يعتبر ضمان حق التعليم للجميع مبدأً أساسياً في معظم دساتير الدول العربية و ذلك بشكل إلزامي ومجاني في مراحل التعليم الأساسي على الأقل، كما أنها أصدرت قوانين خاصة تكرس ما أتت به الدساتير، مع تعميم هذا الحق لجميع المواطنين بما في ذلك بعض الفئات[49]، بالرغم من أن التعليم في معظم الدول العربية مجاني و يتم تقديم عادة منح و إعانات للطلبة المتفوقين غير أن بعض التكاليف الإضافية على غرار الكتب و الدروس الخصوصية و الرسوم المتعلقة بتكملة الدراسة العليا في الجامعات و المعاهد، كل هذا جعل من نظام التعليم يكرس نوعا من الطبقية في المجتمع خاصة مع سعي الشباب للبحث عن التخصصات الحديثة و المرتبطة أساسا بتطور الاقتصاد العالمي.[50]

رغم أن سياسات الإصلاح التي مست الأجهزة الإدارية و طرق التسيير في مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية، غير أن البيروقراطية لازالت سمة بارزة في نظم التعليم في هذه المنطقة مما خلق لدى أجهزتها نظرة كلية و جامعة جعلها عاجزة عن التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في مجتمعاتها وتكييف نفسها لتتلاءم مع هذه الاحتياجات، وهذا ما جعل في بعض الأحيان مستقبل الطلبة غامضا بالنظر إلى التحديات الراهنة التي فرضها الاقتصاد العالمي.[51]

كما تعتبر الدول العربية طاردة للكفاءات العلمية نظراً لغياب الحريات و تقييد الأفكار و فرض قيود سياسية على بعض الجوانب في البحث العلمي، حيث أن هذا الأخير يتطور و يزدهر في ظل الحرية والديمقراطية مما يعزز روح المبادرة و الإبداع[52]، لذلك نجد أن الباحث يحتاج إلى الحرية في التحقيق والبحث عن المعلومة و الوصول إلى النتائج العلمية، حيث لا تزال العديد من الأنظمة العربية تتعامل بحساسية شديدة مع الأرقام والإحصائيات، [53] ولهذا تجد العديد من الكفاءات العلمية في الدول الغربية ملاذاً يرضي طموحاتها العلمية، رغم أن البلد الأصلي حرص على تقديم تكوين علمي جاد إذ تبين دراسة للبنك الدولي أن هناك عددا كبيرا

للمهاجرين العرب إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث بلغ عددهم من المغرب 1.5 مليون و الجزائر 1.3 مليون و تونس 400000 و لبنان و العراق ومصر 300000 لكل بلد معظمهم يحملون شهادات عليا .[54]

يعتبر الإنصاف و المساواة من أبرز المسائل التي تُطرح في الدول العربية حيث يطرح تساؤل دائما دور قطاع التعليم العالي في تعزيز الإنصاف و المساواة و بشكل عام، وباستثناء بعض الدول مثل لبنان وليبيا والسودان مثلاً، تقوم الدولة بتحمل تكاليف التعليم العام والتعليم العالي تحت شعار المساواة الاجتماعية والديمقراطية وقد أفضى ذلك إلى نتائج جيدة نسبياً في تحسين حصة النساء في المجتمعات العربية بصورة خاصة إضافة إلى مساهمة نظم التعليم فيها، ولكن هناك تحديات بالنسبة للمرأة مرتبة بتخطي بعض القيود الثقافية خاصة المرتبطة بدور و مساهمة المرأة في سوق العمل وإن برزت اختلافات ما بين الدول العربية في هذا السياق، فالتعليم العام الجيد لكل المواطنين بصرف النظر عن الطبقات الاجتماعية أو الدخل أو الانتماء الإثني يرمز دائماً إلى قيم الإنصاف والتكافؤ.[55]

أما فيما يخص إدماج المرأة و قضايا المساواة مع الرجل في قطاع التعليم، نجد من حيث المبدأ أن معظم الدساتير و القوانين العربية تتضمن إشارة واضحة إلى المساواة بين الجنسين وإلى مسؤولية وإلزام الآباء في ضمان تمتع أطفالهم بهذا الحق،[56] كما أصبحت معدلات التحاق المرأة بالتعليم العالي أعلى من معدلات الرجل في الكثير من الدول العربية (تونس وقطر والبحرين والكويت والجزائر وسلطنة عمان والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية)، ومع ذلك، فقد كان لهذه الدول درجات متفاوتة من حيث النجاح في إدماج المرأة في الاقتصاد وفي عملية صنع القرار من أجل جني ثمار هذا الاستثمار،[57] كما أن هناك تفاوتا كبيرا في نسبة الطلبة من الجنسين في ما يخص مواصلة التحصيل العلمي في الخارج إذ نجد أن معظم الرجال العرب يتابعون التحصيل الجامعي والدراسات الجامعية العليا في الخارج أكثر من النساء العربيات، وقد لا يرجع السبب هنا إلى سياسات تعليمية بعينها، بل يكمن في رغبة شخصية من قبل النساء بالإضافة إلى الأعراف و التقاليد و الثقافة العربية المحافظة التي تحول دون استكمال المرأة للدراسة في الخارج .[58]

أما فيما يخص الانفتاح على القطاع الخاص، فقد تم السماح بإنشاء الجامعات الخاصة في الدول العربية بالإضافة إلى انفتاح معظم الدول على اقتصاد السوق

لمواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي حيث وصل عددها إلى 200 جامعة خاصة سنة 2011 تمثل 40% من عدد الجامعات العربية[59]، غير أن هذا الانفتاح طرح مشاكل عديدة حيث أن استقدام فروع للجامعات الأجنبية في الدول العربية(خاصة في دول الخليج) من شأنه أن يخلق مناهج حديثة و مقررات و تخصصات متطورة تواكب مجتمع المعرفة لكنها لا تخلو من التبعات الاجتماعية و السياسية، منها بقاء ثقافة هذه الجامعات كما هي أي غياب التكامل بين الثقافتين العلمية و الإنسانية[60]،إذ نجد أن هناك توجه نحو الاعتماد على اللغة الإنجليزية في الاختصاصات المتميزة في المقابل نجد غلبة الطابع المحافظ أو الديني في بعض الأحيان على النظام التعليمي الرسمي باللغة العربية و هذا ما يؤثر على مفهوم المواطنة المشتركة مع مرور الوقت.[61]

6- التحديات و الآفاق المستقبلية

لازالت الدولة تمارس سلطة على أنظمة الجامعات و الرسوم الدراسية رغم الاستقلالية التي تتمتع بها الجامعة في التسيير،كما أنها تحاول الاستفادة من الأبحاث العلمية لتطوير الاقتصاد خاصة مع تطور خصخصة الجامعات (يطلق عليها الجامعة التجارية)،هذه الأخيرة أصبحت مصدرا للدخل العام إذ ساهمت العولمة في إيجاد أسواق خارجية عبر الاستفادة من الرسوم الخارجية للطلبة أو في المشاركة التجارية الخارجية[62]،كما أنه يتعذر على الجامعة عدم الاحتكاك بالقطاع الصناعي و هذا ما يؤثر بلا شك على علاقتها بالمجتمع حيث تتهمك الجامعة في عملية البحث عن الثروة و مصادر التمويل مما يجعل استقلاليتها كمؤسسة تهدف إلى خدمة الصالح العام محل جدل كبير.[63]

يجب على قطاع التعليم العالي في الدول العربية أن يقوم بتطوير دائم و مستمر لمناهجه التعليمية و أن ينتقل من نشر المعرفة إلى استحداث المعرفة من أجل تطوير المجتمع،و أن يتخذ إجراءات إستباقية تجاه عالم الشغل من خلال تحليل مجالاته و أشكاله المستحدثة و التنبؤ بها والاستعداد لها، [64]إذ أن السياق العام يتجه نحو الاعتماد على الأستاذ الجامعي الباحث بدلا من الاعتماد على مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى زيادة تطور التعليم عن بعد من خلال اعتماده على نظام ضمان الجودة، حيث استطاع أن يضع نماذج خاصة به .[65]

إن التغييرات التقنية لوحدها، مثل طريقة التدريس و كيفية تعزيز إجراءات التعليم الديمقراطي، لن تقوم بتعزيز التعليم الديمقراطي، لأن التحدي الذي يواجهنا حاليا هو "التكيف" و ليس "العامل التقني، وبذلك يكمن التحدي في محاولة تغيير العقليات و طريقة التفكير في

المجتمع العربي، [66] لذا يجب أن تكون هناك سياسات مفتوحة قائمة على المشاركة مع ضمان المساءلة و الشفافية من خلال إشراك مختلف الهيئات المحلية و مكونات المجتمع المدني لتعزيز الشفافية و ضمان الحكم الراشد في إدارة التعليم من جهة أخرى[67]، كما يجب أن تكون مؤهلات كل فرد في المجتمع هي الأساس لإدماجه في مؤسسات التعليم بغض النظر عن العرق أو الجنس، بالإضافة إلى ضمان مواصلة الدراسة الجامعية في أي وقت من حياته المهنية بهدف تعميق مهاراته و توسيع معارفه.[68]

ضمن رؤية اليونسكو للتعليم آفاق 2030، ترى أنه يجب أن تكون هناك نظرة تتجاوز الرؤية النفعية للتعليم إلى الأبعاد المتعلقة بالوجود البشري التي تعتبر شاملة و جوهرية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز المواطنة العالمية والتسامح والمشاركة المدنية، وكذلك التنمية المستدامة، كما يسهل التعليم الحوار بين الثقافات ويعزز احترام التنوع الثقافي والديني واللغوي، والذي يعتبر عامل حيوي لتحقيق العدالة والتماسك الاجتماعي[69]، وحتى و إن كان هناك التزام ثقافي معلن من قبل الدول بمزيد من السياسات والممارسات التعليمية الديمقراطية فإن مفهوم الحرية يجب مراجعته و العمل على تعزيز علاقة الفرد بالمجتمع لخلق هوية ثقافية مشتركة، و هنا يجب أن يكون هناك توازن بين الحرية الفردية وبين الأهداف الوطنية.[70]

إن التغييرات السياسية و الاجتماعية في عدد من الدول العربية (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) رغم آثارها السلبية خاصة من الناحية الأمنية، غير أنها ساهمت في عملية إرساء بعض الأسس الديمقراطية(خاصة في تونس)، ومع ذلك يجب أن ندرك أن الديمقراطية لن تزدهر إلا في ظل ثقافة تقبل التنوع و احترام وجهات النظر المختلفة، و النظر إلى الحقائق على أنها نسبية، وتقبل المعارضة أو حتى تشجيعها، إن الحرص على إرساء الأسس الديمقراطية وتوطيدها هو مفتاح التحولات السياسية الراهنة في الوطن العربي، وثمّة حاجة ملحّة إلى إصلاح أنظمة التعليم لتعزيز المواطنة والمسؤولية المدنية، فالبلدان العربية لن تكون قادرة على المنافسة اقتصادياً، ولن تكون دول ديمقراطية، إلا إذا بدأت تعليم الشباب طرق التفكير النقدي واحترام وجهات النظر المختلفة.[71]

يؤدي حصول نسبة كبيرة من السكان كبيرة على التعليم الجامعي وفي العديد من البلدان، دوراً حاسماً في تعزيز التحول إلى الديمقراطية وتثبيت الأنظمة الديمقراطية حيث أن الطلاب الجامعيون هم القوة المحركة للاحتجاجات الشعبية التي أسقطت العديد من الأنظمة

الاستبدادية على سبيل المثال في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في وقت مبكر من سنوات التسعينات، فقد أظهرت دراسة أجريت حول بنين وغانا وكينيا والسنغال أن الممثلين المنتخبين الحائزين على تعليم جامعي شكلوا أساس التحالفات الحزبية المعارضة التي بادرت إلى إجراء إصلاحات جديدة[72]، في جميع البلدان العربية تقريبا، كان للشباب الأكثر تعليما(التعليم العالي) تفضيل أكبر للديمقراطية غير أن الآثآ الإيجابية للتعليم في زيادة تحبيذ الديمقراطية في المنطقة أقلُّ بكثير منها على الصعيد العالمي، و هو انعكاس لطبيعة النظام التعليمي المحافظ ويظهر هذا بشكل واضح من خلال الشكل 01 و02 الذي يدرس حجم المشاركة المدنية و دعم الديمقراطية حسب نوع المستوى التعليمي[73].

الشكل 01 :المشاركة المدَنية حسب المستوى التعليمي في الدول العربية

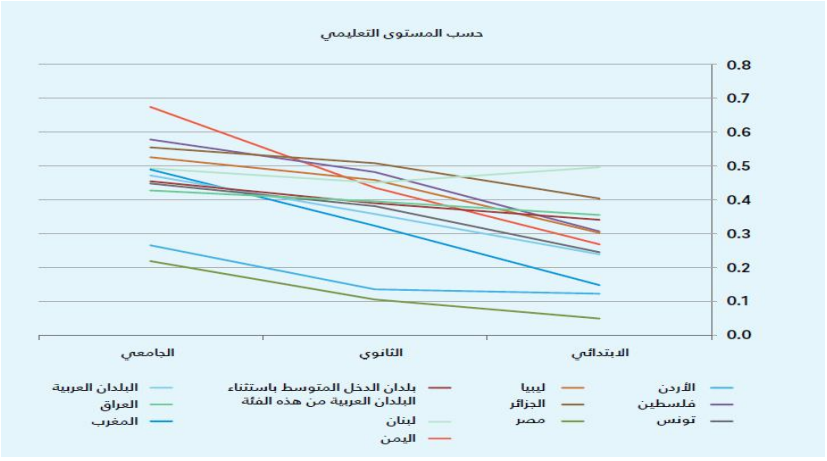

ملاحظة: القيمة الأعلى تشير إلى مستويات أعلى من المشاركة المدنية.

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام 2016**، بيروت، لبنان، 2016، ص 50.

الشكل 02 : دعم الديمقراطية بحسب المستوى التعليمي والفترة الزمنية

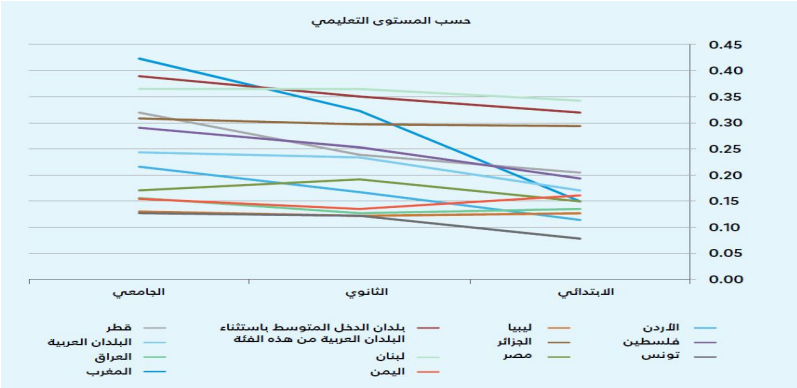

ملاحظة : القيمةُ الأعلى تعني دعمًا أكبرَ للديمقراطية.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام 2016**، بيروت، لبنان، 2016، ص 54.

رغم التقدم الملحوظ في الجانب التقني و الاتجاه نحو حوكمة تسيير الجامعة في كثير من الدول العربية، بقي تصنيف الجامعات العربية ضعيفا جداً، إذ لا توجد أي واحدة منها في قائمة أفضل 100 جامعة في العالم (توجد 3 جامعات إسرائيلية في التصنيف) بينما في تصنيف التايمز لأفضل 400 جامعة في العالم لفترة 2012-2013 تواجدت جامعة عربية واحدة هي جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية، كما أن نصيب الدول العربية من البحث العلمي في العالم يقل عن 1 في المائة، و نسبة البراءات العلمية المسجلة ضعيفة جدا بما يتناسب مع القدرات المالية و البشرية حيث أنهم يمثلون 4 بالمائة من عدد سكان العالم[74]، في هذا الإطار يتوجب على الدول العربية الاهتمام بالإنسان أولا من خلال تنمية قدراته في التفكير و نشر ثقافة النقد و تقبل الآخر و هذا لن يمر إلا عبر التعليم بالإضافة إلى الاهتمام بحوكمة الجامعة، في هذا الصدد يرى برنامج الأمم المتحدة أن الحكم الراشد هو أحد أهم العوامل في تحقيق التنمية البشرية و القضاء على البيروقراطية من خلال الاستفادة من التجارب الدولية بالإضافة إلى ضرورة انفتاح الجامعة وإعطائها دور أكبر في المجتمع و خلق شراكات قوية مع مكوناته مما يساهم في نشر ثقافة الديمقراطية و يساهم في التنشئة السياسية بهدف خلق مواطن صالح .

الخاتمة

رغم توجيه السياسات الجامعية وفقا لسياق محلي محدد داخل المجتمع، إلا أنه يجب الاهتمام أيضا بالانفتاح نحو السياق العالمي من قبل مؤسسات التعليم العالي رغم أن هذه الخطوة قد لا تخلو من مخاطر عديدة كتأثيره على خصوصيتها الثقافية و الاجتماعية بحيث تصبح أنماط و أشكال التدريب وفقا لنموذج واحد لصالح الدول و المؤسسات الغربية المتطورة، كما يمكن للسياق العالمي الراهن أن يضع الدول العربية بين مفارقة الانفتاح المفروض و ضرورة التمسك بالخصوصية المحلية .

و بالمقارنة مع الدول الغربية التي قطعت أشواطا طويلة في هذا المجال، نجد أن الأدوار الاجتماعية بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي يبقى ضعيفا جدا و يقتصر عادة على الملتقيات والندوات المفتوحة دون الاعتماد على الاحتكاك المباشر مع المجتمع عبر مكونات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية، كما أن تطور و زيادة نمو القطاع الخاص في الدول العربية في مجال مؤسسات التعليم العالي بات يهدد ديمقراطية التعليم بطريقة غير مباشرة بحكم أن المؤسسات العامة قائمة على مبادئ المساواة في التعليم لكافة الأجناس بين مختلف طبقات المجتمع و طوائفه، حيث أن تدهور الحالة الاقتصادية و الأمنية في العديد من الدول العربية خاصة بعد الحراك الاجتماعي الأخير صعب من مهمة التمويل في هذه المؤسسات، الأمر الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص ليزدهر أكثر، إذ تجد شرائح كبيرة من المجتمع صعوبة في الحصول على التكوين العالي في المؤسسات الخاصة .

إن إمكانية مساهمة قطاع التعليم العالي في نشر الديمقراطية و التنشئة السياسية و الاجتماعية في الفترة الحالية خاصة بعد التحولات الاجتماعية و السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد 2011 تظل ضئيلة (فما عجزت عنه الأحزاب والمؤسسات السياسية و منظمات المجتمع المدني سيكون صعبا تحقيقه عبر مؤسسات تعليمية بيروقراطية في معظمها) نظرا لأن مؤسسات التعليم العالي ما تزال تعاني من البيروقراطية و غياب الحوكمة في تسييرها ما يصعب مهمة انفتاحها أكثر على المجتمع و البيئة الإقليمية، كما أن التقاليد الديمقراطية غائبة عن المجتمع العربي لأسباب عديدة، و رغم هذا لا يمكن الحكم عليها بشكل مطلق بحكم أن مرحلة التحول الاجتماعي و الانفتاح السياسي لا تزال حديثة، كما أن بعض الدول العربية (تونس على وجه التحديد) شهدت تطورا كبيرا في العلاقة بين الجامعة و الفواعل الاجتماعية نظرا لوجود فضاء معتبر للحريات و حجم النقاش الموجود فيها .

الهوامش

1. محمد بابا عمي، **مقاربة في فهم البحث العلمي**، داروحي القلم، دمشق-سوريا، 2014، ص102.
2. روجر كينج، **الجامعة في عصر العولمة**، ت: فهد بن السلطان السلطان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض- السعودية، 2008، ص116.
3. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، **المؤتمر العالمي للتعليم العالي : التعليم العالي في القرن الحادي و العشرين الرؤية و العمل "وثيقة عمل"**، باريس، 5 -9 أكتوبر 1998، ص 21.
4. روجر كينج، مرجع سابق، ص 123.
5. جاك لوب، **العالم الثالث و تحديات البقاء**، ت : أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت، 1986، ص47.
6. عبد الطيف مصطفى و عبد الرحمن سانبة، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، 2014، ص 141.
7. روجر كينج، مرجع سابق، ص 118 – 122.
8. نفس المرجع، ص 122 - 132.
9. نفس المرجع، ص 122 . 127.
10. خالد كلبوسي، **التعليم و الديمقراطية الاصلاح المنشود**، تاريخ الإطلاع: 2016/07/17 . http://goo.gl/Gbyvwv
11. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، مرجع سابق، ص 24.
12. عبد القادر الشيخلي، **البحث العلمي بين الهوية و المؤسسية**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2001، ص 41.
13. روجر كينج، مرجع سابق، ص 139 - 140.
14. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966 المادة 13 الفقرة 1 و 3.
15. بيار بورديو و جون كلود باسرون، **إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم**، ماهر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2007، ص 325.
16. Francesc Pedró and others, **The Privatization of education in developing countries evidence and policy implications**, United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Paris,2015,p4.
17. وزارة الخارجية الأمريكية، **التعليم و الديمقراطية**، مكتب إدارة الإعلام، تاريخ الاطلاع 2016/08/01. http://goo.gl/rOYDJp
18. محمد فاعور، **التعليم والديمقراطية في العالم العربي**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ الاطلاع 2016/07/28: http://carnegie-mec.org/2011/12/01/ar-pub-46068
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2015**، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية، 2015، ص 21.

20. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، مرجع سابق، ص 45 .
21. عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص 41 - 42 .
22. نفس المرجع، ص 53.
23. علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، 2008، ص 69 - 70
24. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، مرجع سابق، ص20.
25. عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص 48 .
26. Centre for Higher Education Research and Information, **Higher Education and Society: a research report ,**March 2010,p20-22
27. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، **تقرير المعرفة العربي لعام** 2014 **: الشباب و توطين المعرفة**، دار الغرير الطباعة و النشر، دبي-الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 97 .
28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مرجع سابق، ص 90.
29. Centre for Higher Education Research and Information, op.cit ,p22 -23 .
30. هيئة الأمم المتحدة، منظمة التربية والعلوم والثقافة، **التقرير العالمي لرصد التعليم 2016**، باريس، 2016، ص 101، 102،ص 102.
31. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، مرجع سابق، ص 22 .
32. Edward L. Glaeser and others, **why does democracy need education?**, national bureau of economic Research, Massachusetts, March 2006, p 12 .
33. ibid, p12.
34. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، المادة 13 الفقرة 1 .
35. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، مرجع سابق، ص11.
36. Dana Bennis, op.cit, p1.
37. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، مرجع سابق، ص 45.
38. روجر كينج، مرجع سابق، ص 116 .
39. عبد العزيز عبد الله الجلال، مرجع سابق، ص 14.
40. عبد العزيز بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، دار القلم، دمشق-سوريا، 1999، ص 139 .
41. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مرجع سابق، ص 108 .
42. محمود عبد الفضيل، **النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت، 1979، ص 141 .
43. حامد الموصلي، **تأملات في التنمية**، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة-مصر، 2015، ص 40 .
44. رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارساته العملية**، دار الفكر المعاصر، دمشق- سوريا، 2002، ص 83 .
45. سلمان بونعمان، **التجربة اليابانية : دراسة في النموذج النهضوي**، مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت- لبنان، ص 113 .

46. عزت حجازي، **الشباب العربي و مشكلاته**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1985، ص 143 - 144.
47. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي**، عبد السلام رضوان، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1990 ص 344.
48. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية** 2009، المكتب الإقليمي للدولة العربية، بيروت- لبنان، 2009، ص 11.
49. مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث كوثر، **تقرير تنمية المرأة العربية** 2015، تونس - الجمهورية التونسية، 2015، ص 13 .
50. عزت حجازي، مرجع سابق، ص 108 .
51. نفس المرجع، ص 146 .
52. محمد أحمد صقر، **أوجه التخلف و مشكلات التنمية في العالم العربي**، تحرير :محمد صفي الدين خربوش، **المساعدات الخارجية و التنمية في العالم العربي**، المركز العربي للدراسات السياسية، **عمان**، 2001، **ص** 77 .
53. سمير التنير، **الفقر و الفساد في العالم**، دار الساقي، بيروت- لبنان، 2009، ص 81 .
54. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مرجع سابق، ص 105 .
55. منظمة الأمم المتحدة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية و الثقافة و العلوم، **تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية**، بيروت، 2018 ص 17 .
56. مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث كوثر، مرجع سابق، ص 13
57. نفس المرجع، ص 93 .
58. منظمة العمل الدولية، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي**، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت - لبنان، 2013، ص 83 .
59. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مرجع سابق، ص 99 .
60. نفس المرجع، ص 100 .
61. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، مرجع سابق، ص 75 .
62. روجر كينج، 2008، مرجع سابق، ص 116 - 118.
63. نفس المرجع، ص 206 .
64. عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، 2008، ص 126 .
65. محمد بن سليمان البندري و مصطفى أحمد عبد الباقي، **الاتجاهات العالمية لضمان الجودة**، رشدي أحمد طعيمة، **الجودة الشاملة في التعليم**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان- الأردن، 2006، ص 46 .
66. Robert Karaba, **Challenging Freedom Neoliberalism and the Erosion of Democratic Education**, democracy & education, vol 24, no- 1,-p 8 .

67. United nation educational scientific and cultural organization, **Education 2030 Incheon Declaration**, Paris, France ,2016,P26.

68. عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة**،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، 2008، 121 .

69. United nation educational scientific and cultural organization, op.cit ,p7.

70. Robert Karaba, op.cit ,p 9.

71. محمد فاعور، مرجع سابق، ص 1.

72. هيئة الأمم المتحدة، منظمة التربية والعلوم والثقافة،**مرجع سابق**، ص 101 ، 102.ص 101.

73. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام** 2016، بيروت، لبنان، 2016 ، ص56.

74. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا، **التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية**، بيروت، لبنان، 2014، ص 153 .